18 نوفمبر يوم خالد في ذاكرة العمانيين

يعد 18 نوفمبر، يوما خالدا في ذاكرة العمانيين، لما يمثله من أهمية في تغيير مجرى الحياة في السلطنة، منذ انطلاق مسيرة النهضة الحديثة بقيادة السلطان قابوس بن سعيد، حيث دخلت البلاد مرحلة جديدة ومجيدة في تاريخها، تقوم على رؤية إستراتيجية شاملة ومتكاملة لبناء حاضر زاهر ومستقبل واعد لعمان، شعبا ومجتمعا ودولة، على الصعيدين الداخلي أوالخارجي.

واليوم، تتواصل مسيرة العمل والخير العطاء بالسلطنة في كل المجالات وعلى امتداد أرض عمان الطيبة لتحقيق الأهداف الوطنية التي حددها السلطان قابوس لهذه المرحلة من التنمية المستدامة، مستنيرة بتوجيهاته السامية.

ولقد تفاعلت مع النظرة الحكيمة للسلطان قابوس، خبرته بالتاريخ العماني وطبيعة الموقع الاستراتيجي للسلطنة وآمال الحاضر المتمثلة في بناء دولة عصرية تنعم بالسلام والأمن والاستقرار وتحقيق حياة أفضل للشعب العماني، والتطلع الى أن يعم السلام والأمن والاستقرار منطقة الخليج، وعلى الصعيدين الاقليمي والدولي ايضا لتنعم كل شعوب المنطقة ودولها بالاستقرار والسلام والرخاء. وتتواصل مسيرة النهضة نحو مزيد من تطور مؤسسات الدولة العصرية لتفي بمتطلبات التنمية المستدامة في مختلف المجالات، ولتتجاوب مع تطلعات المواطن العماني وتستجيب لطموحاته، وتحقق له الرفاه الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

لقاء أخوي مع سمو أمير دولة الكويت

مع احتفالات الذكرى التاسعة والأربعين للعيد الوطني للسلطنة، تظهر المنجزات الملموسة والمتواصلة، والشواهد العملية التي تعبر عن نفسها على كل شبر من ارض عمان، حيث تأخذ مسيرة التنمية والبناء بكل ما هو جديد من العلوم النافعة مع المحافظة على الأصالة والقيم والموروث الحضاري.

وتسلط الأسطر التالية الضوء على أبرز جوانب النهضة الشاملة التي شهدتها سلطنة عمان – ولاتزال – في المجالات كافة، لأجل حاضر عامر ومستقبل زاهر لشعبها الأصيل المعطاء.

سياسة خارجية تنشر السلام والتسامح

تشكلت السياسة الخارجية العمانية وفقا لمجموعة من الثوابت والمعطيات والتي من خلالها استطاعت الدولة أن ترسم سياستها الخارجية بناء على تلك الثوابت، ويأتي في مقدمة ذلك الفكر السامي للسلطان قابوس ين سعيد ورؤيته الدولية لتشكيل إيقاع الديبلوماسية العمانية التي تحرص في الحاضر والمستقبل على إقامة علاقات صداقة مع العالم وتعزيز العلاقات الحسنة والمتكافئة.

وتسعى السياسة الخارجية للسلطنة وعلاقاتها الدولية نهجا إلى دعم قيم السلام والتعايش والتسامح والحوار والتعاون الوثيق مع سائر الأمم والشعوب والالتزام بمبادئ الحق والعدل والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفض النزاعات بالطرق السلمية وفق أحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي بما يعزز من معايير بناء الثقة القائمة على الاحترام المتبادل لسيادة الدول وعلاقات حسن الجوار وبما يحفظ للدول أمنها واستقرارها وازدهارها.

دور رائد في مكافحة الإرهاب

تتبنى سلطنة عمان موقفا واضحا وثابتا في إدانة الإرهاب والتطرف في أي زمان وفي أي مكان. وتدعو جميع الدول إلى تضافر الجهود والتعاون لمكافحة والقضاء عليه وإن الإرهاب لا دين له مهما كانت مبرراته ودوافعه. وقد حظي موقف السلطنة في مكافحة الإرهاب بالاحترام والإشادة من جانب من المجتمع الدولي، إذ أكدت وزارة الخارجية الأميركية في تقريرها السنوي الخاص بجهود دول العالم في مكافحة الإرهاب الصادر مؤخرا أن السلطنة شريك إقليمي ودولي مهم في مكافحة الإرهاب بمنطقة الشرق الأوسط.

وثمنت الخارجية الأميركية جهود السلطنة المتواصلة في هذا المجال ودورها في هذا الصدد على الصعيدين الإقليمي والدولي الذي انعكس على حجم الأمن والاستقرار الذي تشهده السلطنة في ظل قيادة السلطان قابوس بن سعيد.

وأشاد التقرير الاميركي بالدور النشط للسلطنة لمنع الإرهابيين من شن هجمات أو استخدام البلاد كملجأ آمن لهم، وتواصل مشاركتها الفاعلة في هذا الشأن على مختلف الأصعدة الإقليمية والدولية.

واحة الأمن والأمان

من أهم الملامح المميزة لمسيرة النهضة المباركة في عمان توفير الأمن والأمان لضمان التنمية وتواصلها، اذ يشار الى السلطنة بالبنان كواحة أمن وأمان واستقرار، وكنموذج للنجاح الكبير في بناء المجتمع الآمن، والمتماسك والمتضامن والقادر على تحقيق الأهداف الوطنية على امتداد مراحل مسيرته الوطنية.

وفي الوقت الذي حرص فيه السلطان قابوس بن سعيد على توفير كل سبل ومتطلبات تحقيق وترسيخ الأمن والأمان، وعلى نحو وفر المناخ الضروري، والذي لا غنى عنه لتحقيق التقدم ومواصلة البناء في كل المجالات، فإن المواطن العماني شكل الأساس لتحقيق ذلك والنجاح في الحفاظ عليه واستمراره.

وفي هذا السياق، تم بناء وتعزيز قوات السلطان المسلحة وشرطة عمان السلطانية، ومختلف الأجهزة المعنية الأخرى، بسواعد وعقول عمانية تضرب المثل في العمل والتضحية والفداء من اجل الدفاع عن تراب الوطن ومقدساته، وحماية مكتسبات مسيرة النهضة العمانية الحديثة.

ويقوم الجيش السلطاني العماني بأفرعه المختلفة، بتنفيذ تدريبات مع الدول الشقيقة والصديقة في إطار خططه المستمرة لإدامة الجاهزية والكفاءة لدى منتسبيه تحقيقا للأهداف المرجوة لخدمة الوطن.

تنمية وطنية متواصلة

يشكل عام 2019 نقطة مهمة في مسار التنمية العمانية للمحافظة على الإنجازات التي تحققت على مدى الـ 49 عاما من مسيرة النهضة المباركة والبناء عليها، وفقا لما حددته الرؤية المستقبلية 2020 من أهداف تتعلق بتوفير فرص عمل منتجة ومجزية للشباب العماني، وتركيز الجهود على تحسين الاندماج الاجتماعي من خلال تعزيز التعليم والتدريب والصحة وتنمية الموارد البشرية وصولا إلى هدف التشغيل الكامل للقوى العاملة الوطنية، إضافة إلى تعميق التنويع الاقتصادي من خلال تطوير القطاعات الواعدة كالصناعة التحويلية والخدمات اللوجستية والنقل والسياحة والثروة السمكية والتعدين.

وقد ارتكزت الجهود السامية على امتداد السنوات الماضية، على قناعة رئيسية مفادها إرساء مفهوم المواطنة الذي بموجبه يكون العمانيون جميعهم سواء، في الحقوق والواجبات، ومن ثم، كان حرص السلطان قابوس على مدار قيادته لمسيرة النهضة العمانية الشاملة منذ انطلاقها وخلال سنواتها المتتابعة، على أن جعل السلطنة هي «الحصن والحضن» لكل مواطن عماني.

دولة القانون والمؤسسات

يمثل التنسيق والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إحدى سمات الشورى العمانية، ومنهاجا يعبر عن السعي من أجل تحقيق مصلحة الوطن والمواطنين، سواء من خلال تنفيذ خطط التنمية أو من خلال التطوير المتواصل للأداء وتوسيع مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار في كافة المجالات.

وقطعت مسيرة الشورى شوطا طويلا منذ بداية انطلاقتها بتأسيس المجلس الاستشاري للدولة، في مطلع العقد الثاني من مسيرة النهضة المباركة، مرورا بإنشاء مجلس الشورى في العام 1991، وتبني نظام المجلسين في العام 1996، وصولا إلى منح مجلس عمان –الذي يضم مجلسي الدولة والشورى– الصلاحيات التشريعية والرقابية.

تعديل وزاري يعزز خطط التنمية

في الرابع عشر من أكتوبر 2019، صدرت مراسيم سامية عشرة تضمنت إجراء تعديل وزاري وتعيين مسؤولين جدد، بهدف تطوير العمل الحكومي بما يحقق الأهداف التنموية المرجوة.

وتضمن ذلك استحداث وزارة خاصة بالفنون، وإنشاء جهاز للضرائب يتبع مجلس الوزراء وإنشاء وزارة التقنية والاتصالات، وتعديل اسم وزارة «النقل والاتصالات» إلى وزارة «النقل». وتضمنت المراسيم السامية كذلك استحداث منصب وزير الدولة ومحافظ مسندم.

تنمية اجتماعية مستدامة

تواصل سلطنة عمان مساعيها لمواكبة المتغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية من خلال تخطيط وتوفير الأراضي خصوصا السكنية إلى جانب مشاريع التطوير العقارية الأخرى المختلفة. وتوفر الدولة قطع أرض بمختلف الاستعمالات موزعة على محافظات السلطنة، حيث شكلت الأراضي المخططة للاستعمال السكني النسبة الأعلى من إجمالي قطع الأراضي المخططة بجميع المحافظات.

- إشادة دولية بدور السلطنة في مكافحة الإرهاب
- السياسة الخارجية العُمانية قوامها دعم السلام والتسامح
- انتخابات مجلس الشورى للفترة التاسعة رسخت المشاركة السياسية
- إطلاق البرنامج الوطني لتطوير القيادات في القطاعين الحكومي والخاص
- عمان في المرتبة التاسعة من بين أفضل 20 دولة نمواً في التجارة العالمية
- 2019 يشكل نقطة مهمة في مسار التنمية العمانية
- إرساء مفهوم المواطنة.. العمانيون سواء في الحقوق والواجبات
- التنسيق والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إحدى سمات الشورى العمارنية

.. والملكة إليزابيث

.. ومحمد بن راشد

مع الشيخ زايد بن سلطان